الاصلاح الذى أنشُده للأزهر

عماده المـــال

للأســـتاذ عبد الحميد عنتر

[وسيكون للجامعة الأزهرية نصيب كبير من اهتمام حكومتى ، فنعنى باصلاح نظم التعليم فيها إصلاحاً يساير روح العصر ، ويحفظ لهذا المعهد الكبير صفته الدينية ، ويهيىء له من الوسائل ما يمكنه من أداء رسالته العلمية الدينية ، على الوجه الذى تنشده مصر ، ويحقق آمال الاسلام والمسلمين . وستوجه الحكومة إلى الوعظ الدينى عناية تناسب ما له من أثر فى تهذيب الخلق المصرى ، وما يبذله من جهود للاصلاح بين الناس] (من خطبة العرش)

هذا ما جاء فى خطاب العرش ، لسنة ١٩٤٢ خاصاً بالجامع الأزهر .

وهو على ما يرى القارئ قبس من نور الحكمة ، وسراج وهاج من روح الإخلاص الحكومى لهذا المعهد العتيد . ذلك المعهد الذى يجله ملوك مصر وحكامها ، منذ نشأته الأولى ، إلى أن بلغ من العمر ألفاً من السنين ، والذى له المنزلة العليا فى نفوس المسلمين بكافة بقاع الأرض ، لأنهم يعتملون فيه المحامى الأكبر عن دين الله ، (الذى لا تصلح دنيا الناس إلا به) ، والحصن الحصين الذى حفظ تراث العرب ، من اللغة والآداب والعلوم ، ووقاها عاديات الضياع والإهمال ؛ ولأنهم يرون - ونرى معهم - أن النهضة الفكرية فى مصر ، والنهضة الخطابية والكتابية ، والنهضة الأدبية والشعرية ، وأستطيع أن أقول : والنهضة الوطنية . كل أولئك النهضات المباركات ، كان الفضل فى تدعيمها وتغذيتها للجامع الأزهر . فهل هو كما قال قائلهم الأديب ، الابن البار بالأزهر ، الأستاذ حسن عبد العال ، صاحب جريدة الإصلاح الحلبية : « الأزهر حصن الدين وينبوع الأدب »[1] .

ولما كان فى التصريح الخطير المقتبس من خطبة العرش ، ما يمس نظام التعليم ، وفيه ذكر الوسائل التى تمكن الأزهر من تأدية رسالته على الوجه الأكمل ، أحببت أن أبين على صفحات « الرسالة » ما عنّ لى من وجوه الإصلاح ، وما أراه أنفع الوسائل لأداء الرسالة العلمية الدينية ، على الوجه الذى « يحقق آمال الإسلام والمسلمين » . فأقول محاولاً الإيجاز ما استطعت ، وما توفيقى إلا بالله .

رسالة الازهر قديما

لا مراء فى أن علماء الأزهر القدامى ، حملوا أمانة العلم ، وأدّوها أحسن الأداء ، وضربوا للناس المثل الأعلى فى الجد والنشاط ، والتوفر على الدرس والتحصيل ، وتطبيق أقوالهم الطيبة ، على أفعالهم الحميدة ، مع تفلغل فى البحث ، واستقلال فى الرأى ، وجهر بالحق ، وسمو فى الخلق ، ورضاً لم يخالطه سخط ، وقناعة لم يتطرق إليها طمع ، وإخلاص لم يشبه رياء .

لله درهم ! نشروا العلم وأحيوا الفضيلة ، وحافظوا على لغة الكتاب المنزل . فدرسوا وعلّموا ، وصنفوا وألّفوا ، ولخصوا ومحّصوا ، حتى تركوا لمن بعدهم ثروة كبيرة من التآليف فى شتى العلوم ، تعد بحق مفخرة لهم ، فى عصر كاد ينطمس فيه نور العلم ، ويخبو فيه مصباح الفكر ، لولا نفحة سماوية ، وروح علوية إلهية . جزاهم الله عن العلم والدين خير الجزاء .

ومما تجب ملاحظته أن نفسية الأمة إذ ذاك ، كانت أكبر معين للعلماء على أداء مهمتهم ، وتبليغ رسالتهم على الوجه الذى سلف بيانه ، والتاريخ أعدل شاهد على ذلك ؛ وأن هذه النفسية قد تغيرت الآن تغيراً طغت فيه المادة على المعانى الروحية ، وأصبح الناس لا يقدّرون العالم لعلمه وأدبه ، أو سمو نفسه وطهارة قلبه وصالح عمله ؛ بل إنما يقدرونه للمال أو جاه ، أو منصب أو رياسة . ومن هنا وجب « أن تحدث للناس أقضية بقدر ما أحدثوا » ، وأن تتغير وسائل تأدية الرسالة العلمية الدينية ، طبقاً لروح العصر الذى نعيش فيه . وذلك ما سأبينه فى رسالة الأزهر الجديدة .

نظام الازهر الحالى

إن من ينكر نظام الأزهر الآن ، كمن ينكر الشمس فى رائعة النهار ، ولا يجرؤ على ذلك إلا الجاهل المتعامى الذى لا يضير الشمس إنكاره ، ولا يغيّر الحقيقة جحوده واستهتاره .

(١) عدد الرسالة ٥٠٥

إن من يزور معهداً من معاهد الأزهر الابتدائية أو الثانوية ، ثم يزور مدرسة من مدارس الحكومة الابتدائية أو الثانوية ، المؤثثة على أحدث طراز — لا يرى فارقاً واضحاً بين المعهد والمدرسة ، (إلا العمائم والطرابيش)

أما نظام الفصول الدراسية ، ومقاعد الطلاب ، وأدوات الدراسة : من مصورات جغرافية ، وأخرى زخرفية ، وسبورات للايضاح ، وأدوات للرسم ، ومعامل للكيمياء والطبيعة ، وهيا كل مجسمة لدراسة علم الحياة (الأحياء) وقاعات للمحاضرات، أقول أما كل أولئك فهو فى معاهد الأزهر ، كما فى مدارس وزارة المعارف ، وتمتاز المعاهد بأن ما فيها من الطراز الحديث .

وإن من يزور كلية من كليات الأزهر ، لا يرى فرقاً بين أيّة منها ، وبين كلية الآداب أو الحقوق أو معهد التربية ، إلا من حيث فخامة الأبنية والموقع الصحي المنتق ، وضخامة الميزانيات . فهى فى الأزهر وكلياته متضائلة متواضعة[1] ، وفى مدارس الحكومة وكلياتها عظيمة متضخمة . وتكاد طريقة التدريس فى الأزهر الحديث ، تضاهى الطريقة التى تتبعها مدارس الحكومة وكليات الجامعة ، وكذلك نظم الامتحانات .

وقد استقر هذا النظام فى الأزهر ، ورسخ فيه رسوخ الشُّم الرَّواسى ، حتى أصبح من العسير جداً أن يُعدل به إلى أى نهج آخر ؛ لأن رجال الأزهر وطلابه قد اعتبروه تقدماً وتجديداً ، ومسايرة لروح العصر الحاضر . فالعدول عنه رجوع بمعهدهم القهقرى ، ووقوع فيما فروا منه قديماً من بلاء !

فمن يحاول رجْع الأزهر كما كان ، كمن يحاول أن يجعل « النيل » ينبع من شواطئ البحر الأبيض المتوسط ثم يصب فى أعالى السودان !

فالأزهر لا ينقصه نظام ، ولا يُعْوِزه رجال مفكرون ، أو طلاب نبهاء ، وإنما يعوزه إصلاح هذا النظام ، ولا سبيل إلى إصلاحه إلا المال ؛ ليؤدى به إلى بلاده ، وإلى العالم الإسلامى رسالته الجديدة

وإذا قال الأزهر الحديث : « المال » ، فهو لا يريد أن يتكاثر فيه حتى يصبح من أصحاب « الملايين » ! أو التهالك عليه حتى يكون شغله الشاغل ، ومحبوبه الأول ! ولكنه يطلبه للاصلاح ، وللاصلاح لا غير ... يطلبه الآن لأنه ليس كالأزهرى فى الزمن السالف ، الذى كانت تهدى إلى بيته الهدايا ، من كل « ما تشتهيه الأنفس وتلذ الأعين » . يطلبه لأنه يرى أن كل شىء فى هذه الحياة الصاخبة مفتقر إلى المال . يطلبه ليتساوى مع غيره ممن يؤدون مثل مهمته ، ويقومون بمثل عمله ، من رجال التعليم

أما الآن بيان إجمالى لدرجات موظفى الإدارة العامة بالأزهر ، ودرجات شيوخ كلياته وأساتذتها ومدرسيها وموظفيها ودرجات شيوخ المعاهد الابتدائية والثانوية ومدرسيها وموظفيها . وبيان آخر لدرجات أمثالهم من موظفى وزارة المعارف بالديوان العام ، وعمداء كليات الجامعة وأساتذتها ومدرسيها وموظفيها ، ونظار المدارس الابتدائية والثانوية ومدرسيها وموظفيها . والناظر إليه يرى البون الشاسع بين هذه الدرجات بالنسبة إلى عمل أصحابها من الفريقين !

فهى فى ميزانية الأزهر تتصاغر وتتضاءل ، وفى ميزانيات غيره تتعاظم وتتكاثر . ولوشئت أن أذكر البيان التفصيلى مؤيداً بالأرقام لفعلت ، ولكنى آثرت عدم ذكر شىء من ذلك رعاية لأزمة ورق الصحف ، ولأن ولاة الأمور يعلمون ذلك علم اليقين . لذلك أجتزئ بذكر الأمثلة الآتية ، ومنها يتبين الفرق الكبير :

الأول — فى الإدارة العامة : وكيل الجامع الأزهر لم يوضع فى الدرجة الأولى (التى تعطى لبعض أساتذة الجامعة) إلا فى سنة ١٩٤٢ مع أن نظيره فى ديوان المعارف يتقاضى مرتب « مدير عام » ، ومفتشو الأزهر فى الخامسة والرابعة لا أكثر ، مع أن مفتشي المعارف ليس فيهم من هو فى أقل من الرابعة . وكبار المفتشين فى الثانية

الثانى — شيوخ الكليات الأزهرية لم يوضعوا فى الدرجة الثانية إلا فى سنة ١٩٤٢ ، مع أن هذه الدرجة تعطى لأساتذة الجامعة ، بل إن بعض هؤلاء فى الأولى كما سبق ! وأما عمداء الجامعة فهم فى درجة « مدير عام »

الثالث — أساتذة كليات الأزهر ومدرسوها : لم يوضع أحد من الأساتذة فى الدرجة الرابعة إلا فى سنة ٤٢ ، ولم يكن أحد منهم فى الثالثة أو الثانية أو الأولى (بالطبع) مع أن أساتذة الجامعة ودار العلوم فى الثانية والثالثة وليس فيهم من هو فى أقل من الثالثة

(١) ماعدا معهد فؤاد الأول بأسيوط ، فانه بز جميع المعاهد ومدارس الحكومة فى حداثة الطراز ، وفخامة البناء ، وتكامل النظام

أما مدرسو كليات الأزهر ، فهم فى الدرجات الخامسة والسادسة ، ويخجلنى أن أقول : والسابعة ! مع أنه ليس فى مدرسي الجامعة من هو فى أقل من الخامسة

وعلى هذا الغرار الفرق بين شيوخ المعاهد ، ونظار المدارس ، وبين المدرسين والموظفين فى كل منهما

فإذا طالب الأزهرى بالمساواة ، فهو طلب عادل ، ومساواة واجبة . وفى هذه المساواة تحقيق للعدالة بين طبقات الأمة ، وراحة لضمير فئة خصصت حياتها لخدمة العلم والدين ولغة العرب

فالأزهرى الحديث يطلب المال كما يطلبه غيره ، ليعيش بكرامته ، وينعم بخيرات بلاده كما ينعم غيره

وإذا كانت الدول تنفق الأموال الطائلة ، على الدعاية التى لم تتحقق ثمرتها بلا مقابل — فالأزهر أكبر دعاية لمصر فى الشرق والغرب ، بل هى دعاية محققة الفائدة ، بل قد يكون من القضايا المسلم بها ، أن مصر لم تتزعم العالم الإسلامى والشرق العربى إلا بفضل الأزهر . فليس بمستغرب إذن أن ينفق عليه للاصلاح ، بسخاء من غير مقابل !

وممن يطلب المال ؟ يطلبه من حكومته العادلة الرشيدة ، التى آلت على نفسها أن تصلح شأنه ، وأخذت على عاتقها أن تمكنه من أداء رسالته العلمية الدينية ، وأن توجه عناية خاصة إلى الوعظ والإرشاد

وهذا التمكين وتلك العناية ، لا يقومان إلا على أساس المال

وها أنذا[1] أرسم الخطة التى أرجو أن يسير عليها الأزهر فى عهده الجديد ؛ لتكون منهاجاً واضحاً لمن يريد الخير والإصلاح لهذه الجامعة الدينية الكبرى . مصدراً ما أورده هنا عن تجارب الماضى وعبره

رسالة الأزهر الجديدة

هى بذاتها رسالته القديمة ، مضافاً إليها ما يلى :

١ — تأليف الكتب العلمية للدراسة . وهذه عقدة العقد فى إصلاح نظام الأزهر ، وأعتقد أن كل إصلاح لا يحل تلك العقدة ، لا يؤتى ثمرته المرجوة ، ولا يحقق آمال المصلحين

كتب الأزهر الحالية فى شتى العلوم ، مجموعات كبيرة من المتون والشروح والحواشى والتقارير[1] ، فهى حقاً ثروة علمية هائلة ، جمعت كنوز العلم ، وبيادين الفكر ، وعصارات العقول . لولا ما فيها من حشو لا تسيغه أذهان الناشئين ، ولا يتفق وكثرة العلوم التى لا غنى عنها للطالبين

ألفت تلك الموسوعات فى زمن غير زماننا ، ولرجال غير رجالنا . هم عملوا ، وعلينا أن ننقح ما عملوا ؛ لأن ما عملوه لا يروج إلا فى سوق الأزهر ومعاهده ، ونحن نريد بضاعة علمية من التأليف ، تروج فى سوقنا ، وتغزو سوق غيرنا ، فى مصر وفى غير مصر من جميع بلاد العالم

نريد أن تكون كتب الأزهر القديمة ، مراجع علمية ، ومصادر للتأليف ، ومواد ودراسات عالية لمن يريد التضلع من العلم ، والتخصص فيه

ونريد أن تؤلف للدراسة فى الكليات والمعاهد الدينية كتب جديدة قيمة فى جميع العلوم ، مقتبسة من كتبنا القديمة تجمع المسائل العلمية ، والبحوث النافعة ، مع التنسيق وحسن الترتيب . مراعى فيها أن يمكن استيعاب دراستها فى الزمن المخصص لكل مرحلة من مراحل التعليم ، حتى لا تنفلت حلقة واحدة من سلسلة المقررات العلمية السنوية ، لكل فرقة من فرق الدراسة . وهذا النوع من الإصلاح لا يعوزنا فى تحقيقه إلا المال . أما الرجال فإن فى الأزهر الآن عقولاً تستطيع أن تؤلف أنفع كتب « أخرجت للناس » وإنى أهيب بولاة الأمر فينا ، أن يبادروا بإخراج هذه الفكرة إلى حيز الوجود ولو بالتدريج ، قبل أن يقل العلماء القدامى ، فتفوت الفرصة السانحة ، تلك الفرصة التى يرجو كل محب لخير الأزهر أن تنتهزها حكومة الشعب ، فى عصر الملك السعيد ، صاحب الجلالة فاروق الأول ، أيده الله ، وأعز به الدين والوطن .

(يتبع)

عبد الحميد حنتر
أستاذ بكلية اللغة العربية

(١) رجح بعض الفضلاء هذا الرقم الاملائى

(١) وقد تجتمع مفردات هذه الأربعة فى كتاب واحد !

حكم فى القضية ن ٣٩١ سنة ١٩٤٣ جنح الوايلى بحبس فؤاد على حسنين ثلاثة شهور مع الشغل وغرامة ١٠٠ جنيه والمصادرة والنشر والتعليق والاغلاق لبيعه لحماً بأزيد من السعر المحدد

حكم فى الجنحة رقم ١١٢٦ عسكرية حلوان سنة ١٩٤٢ بحبس عبد الفتاح عليان ثلاثة شهور مع الشغل والمصادرة والنشر والتعليق والغلق لبيعه (اللحم) بأزيد من السعر المحدد